MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (4)

التعليم في غزة خلال الحرب: من البقاء إلى التعافي والتجدد ؟

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

آب 2026

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

التعليم في غزة خلال الحرب: من البقاء إلى التعافي والتجدد ؟

إعداد: د. عدنان موسى عايش، محاضر في جامعة الأزهر غزة
رحيق حوراني، باحثة مساعدة (ماس)

المعقبون: المهندسة وسام نخلة، مدير عام الأبنية، وزارة التربية والتعليم العالي
الدكتور عمار القدرة، باحث وخبير اقتصادي

ملخص سياساتي (4)
آب 2026

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2026 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من وبالشراكة مع:

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل (مكتب فلسطين والأردن).

1- الخلفية

شهد قطاع التعليم في غزة، منذ بدء العدوان الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر2023، تحولات غير مسبوقة في ظل دمار واسع طال مختلف مكونات المنظومة التعليمية، وفاقم تحديات هيكلية متراكمة كان القطاع يعاني منها بفعل الحصار، وتكرار الاعتداءات العسكرية، والتدهور الاقتصادي. ورغم هذه التحديات، حافظ النظام التعليمي في غزة، قبل العدوان، على مستويات مرتفعة من الالتحاق بالتعليم، ومعدلات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة، إلى جانب انتشار مؤسسات التعليم العالي، بما يعكس المكانة التي يحتلها التعليم في المجتمع الفلسطيني بوصفه أحد مقومات الصمود والتنمية، وركيزة أساسية لبناء رأس المال البشري. إلا أن العدوان الأخير ألحق بهذه الإنجازات أضراراً واسعة، وأدخل القطاع في واحدة من أعقد الأزمات التعليمية في تاريخه الحديث.

امتدت آثار العدوان إلى مختلف مستويات المنظومة التعليمية، إذ تعرضت المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب المهني لأضرار واسعة، وطالت الأضرار أكثر من 95% من المدارس في قطاع غزة، فيما تأثر أكثر من 625 ألف طفل في سن الدراسة بانقطاع التعليم، وتعطلت دراسة ما يقارب 88 ألف طالب وطالبة في مؤسسات التعليم العالي. وفي الوقت نفسه، تكبدت الكوادر التعليمية والأكاديمية خسائر بشرية ومهنية جسيمة. ولم تقتصر التداعيات على تضرر البنية التحتية، بل شملت أيضاً اتساع نطاق الفاقد التعليمي، وتراجع فرص الوصول إلى التعليم، وإضعاف القدرات العلمية والبحثية، بما يهدد استمرارية إنتاج المعرفة وإعداد الكفاءات الوطنية اللازمة لدعم التنمية والتعافي في المستقبل.

وفي ظل هذه الظروف، برزت مجموعة من المبادرات والاستجابات، بدعم من المؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين، عكست قدرة المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي على التكيف والحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية التعلم. وشملت هذه الاستجابات التعليم الإلكتروني، والمساحات التعليمية المؤقتة، والمبادرات المجتمعية، والشراكات الأكاديمية الدولية. كما أسهمت هذه الجهود، رغم محدودية الموارد واستمرار النزوح والقيود المفروضة على الحركة والوصول، في الحفاظ على الصلة بالعملية التعليمية، وأبرزت أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية في مواجهة الأزمات. كذلك وفرت هذه التجارب خبرات عملية يمكن البناء عليها وتطويرها خلال مرحلة التعافي.

2- التداعيات السياساتية

تؤكد تجربة قطاع التعليم في غزة أن التعافي لا يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل العدوان، بل يتطلب بناء نظام تعليمي أكثر قدرة على الاستجابة للأزمات والتكيف معها. فقد كشفت تداعيات العدوان حجم التحديات الهيكلية القائمة في النظام التعليمي، وفاقمت حدتها، بما في ذلك هشاشة البنية التحتية، وضعف الجاهزية الرقمية، ومحدودية أنظمة المعلومات، وتشتت التنسيق بين الجهات الفاعلة، والاعتماد الكبير على التمويل قصير الأجل. ومن هذا المنطلق، تتيح مرحلة إعادة الإعمار فرصة لمعالجة جوانب الضعف وبناء نظام تعليمي أكثر مرونة وكفاءة، بدلاً من الاقتصار على إعادة تأهيل المرافق التعليمية المتضررة.

كما أبرزت التجربة أن الفاقد التعليمي لا يمثل تحدياً تربوياً فحسب، بل قضية تنموية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية. وتشير تقديرات مجموعة التعليم إلى أن الفاقد التعليمي قد يصل لدى بعض الفئات إلى ما يعادل سنتين أو ثلاث سنوات دراسية، بما ينذر باتساع فجوات التعلم، وتعميق أوجه عدم المساواة، والحد من قدرة جيل كامل على المشاركة في التنمية مستقبلاً. ويكتسب هذا التحدي أهمية أكبر في ظل التأثير غير المتكافئ للحرب على الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك الأطفال النازحون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأسر الفقيرة، الأمر الذي يجعل استعادة التعلم جزءاً من منظومة أوسع تشمل الحماية الاجتماعية، والدعم النفسي، والتعليم الدامج، والحد من مخاطر التسرب، وليس مجرد تعويض ما فُقد من ساعات أو سنوات دراسية.

وفي الوقت نفسه، أظهرت الاستجابات التي طُورت خلال العدوان الأخير استجابةً لظروف الطوارئ مجموعة من الخبرات العملية التي يمكن أن تشكل منطلقاً لتطوير سياسات أكثر استدامة في مرحلة التعافي. فقد أثبتت المبادرات المجتمعية، والتعليم المدمج، والشراكات الأكاديمية، والمساحات التعليمية المؤقتة أهمية تبني نماذج أكثر مرونة في تقديم الخدمات التعليمية، كما أبرزت الدور المحوري للتنسيق بين المؤسسات الحكومية، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين. ومن شأن البناء على هذه الخبرات وتنظيمها ضمن إطار مؤسسي أن يعزز قدرة النظام التعليمي على مواجهة الأزمات المستقبلية، وأن يحول المبادرات المؤقتة إلى مكونات أكثر استدامة ضمن سياسات التعليم.

وعليه، فإن نجاح مرحلة التعافي لن يُقاس بمدى استئناف العملية التعليمية أو إعادة تأهيل البنية التحتية فحسب، وإنما بقدرة السياسات العامة على إعادة وضع التعليم في صميم أولويات التعافي الوطني. فلا ينبغي التعامل مع التعليم بوصفه قطاعاً يتلقى التدخلات في

إطار الاستجابة للأزمة فحسب، بل بوصفه أحد المقومات الرئيسة لاستعادة رأس المال البشري، وتعزيز الصمود المجتمعي، ودعم التعافي الاقتصادي والاجتماعي. ويترتب على ذلك أن تكون سياسات التعافي في قطاع التعليم أكثر تكاملاً، بحيث تربط بين الاستجابة الإنسانية، والإصلاح المؤسسي، والتنمية طويلة الأمد، وتستند إلى شراكة فاعلة بين مختلف المؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين، بما يضمن بناء نظام تعليمي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

3- التدخلات المطلوبة

يتطلب الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التعافي أن تقود وزارة التربية والتعليم العالي، بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، تدخلات متدرجة ومتكاملة تراعي استمرار حالة عدم اليقين والقيود المفروضة على قطاع غزة، وتوازن بين الاحتياجات التعليمية العاجلة ومتطلبات إعادة بناء النظام التعليمي على المديين المتوسط والطويل.

وعلى المدى القصير، ينبغي أن تتركز الأولوية على ضمان وصول جميع الطلبة إلى فرص تعلم آمنة ومنتظمة قدر الإمكان، من خلال تأهيل المرافق التعليمية القابلة للاستخدام، وتوفير مساحات تعليمية مؤقتة ومجهزة، وضمان الحد الأدنى من مستلزمات التعليم ووسائل الاتصال، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر عرضة للانقطاع والتسرب، ولا سيما الأطفال النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة. كما ينبغي مراعاة التفاوت في الاحتياجات والمخاطر التي تواجه الطلبة عند تصميم تدخلات التعافي التعليمي، بما في ذلك تلك المرتبطة بالنوع الاجتماعي، لضمان استجابة أكثر عدالة وعدم تعميق أوجه عدم المساواة القائمة. وينبغي كذلك أن تقترن استعادة التعلم ببرامج منهجية لتقييم الفاقد التعليمي ومعالجته، وبخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والحماية، بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تستجيب العودة إلى التعليم للآثار المتراكمة التي خلفتها الحرب على الطلبة، ولا تقتصر على إعادتهم إلى الصفوف الدراسية.

وعلى مستوى الكادر التعليمي، ينبغي أن يشكل تمكين المعلمين والكوادر التعليمية، باعتبارهم ركيزة أساسية لاستعادة جودة التعليم ومعالجة الفاقد التعليمي، محوراً رئيساً في عملية التعافي، بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي وبدعم من الشركاء الدوليين. ويتطلب ذلك توفير الحد الأدنى من الاستقرار المالي والمهني للمعلمين، وتطوير برامج تدريب تستجيب للواقع الجديد، ولا سيما في مجالات معالجة الفاقد التعليمي، والتعليم في حالات الطوارئ، واستخدام أدوات التعليم الرقمي والمدمج، والتعامل الأولي مع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للطلبة وإحالة الحالات التي تتطلب تدخلاً متخصصاً. كما يتعين على الوزارة، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، تقييم المبادرات المجتمعية والتعليمية التي نشأت خلال العدوان، والبناء على النماذج التي أثبتت فاعليتها، وتنظيم الاستفادة من المعلمين والمتطوعين المشاركين فيها ضمن أطر واضحة للتأهيل والإشراف وضمان الجودة، وربط هذه المبادرات بالمنظومة التعليمية الرسمية، بما يحول دون تكريس مسارات تعليمية موازية وغير منظمة، ويحافظ في الوقت ذاته، على الخبرات والقدرات المحلية التي تطورت خلال فترة الطوارئ.

على المدى المتوسط، ينبغي أن تتركز الجهود على تعزيز الأسس المؤسسية للتعافي من خلال تطوير إطار وطني موحد بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي، وبمشاركة الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، يحدد أدوار الجهات المختلفة ويربط التدخلات قصيرة الأجل بخطط التعافي وإعادة الإعمار. وينبغي أن يستند هذا الإطار إلى تقييم منتظم للاحتياجات والفجوات بين الفئات المختلفة، وأن يعكس احتياجات الفئات الأكثر تأثراً عند تحديد الأولويات وتصميم التدخلات ومتابعتها. يشمل ذلك تطوير نظم معلومات قادرة على رصد أعداد الطلبة واحتياجاتهم، ومستويات الفاقد التعليمي، وحالة المنشآت والكوادر التعليمية، وتوفير بيانات مصنفة حسب الجنس والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الصلة، بما يتيح رصد التفاوت في الوصول إلى التعليم والاستفادة من التدخلات، ويوفر قاعدة أدلة أكثر دقة لتحديد الأولويات وتوجيه الموارد ومتابعة النتائج. كما ينبغي أن تشمل خطط إعادة الإعمار إعادة تأهيل المدارس والجامعات والمرافق التعليمية المتضررة وفق معايير تعزز المرونة والاستدامة والقدرة على الاستجابة للطوارئ، مع إدماج البنية التحتية الرقمية ومصادر الطاقة البديلة ضمن مشاريع إعادة التأهيل، وضمان التنسيق بين الوزارة والجهات المنفذة وشركاء التنمية عند تحديد الأولويات وتوزيع الموارد.

كما ينبغي أن تتكامل أدوار الوزارة والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في الاستفادة من الخبرة التي راكمها القطاع في مجال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد خلال العدوان، وتقييم الأدوات والمنصات والمحتوى الرقمي التي أثبتت فاعليتها والبناء عليها، من خلال تطوير بنية رقمية أكثر قدرة على العمل في ظروف الانقطاع وعدم الاستقرار، وتوفير محتوى تعليمي يمكن الوصول إليه بوسائل متعددة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأجهزة ووسائل الاتصال ومصادر الطاقة اللازمة لاستمرارية التعلم. وينبغي أن يشكل التعليم عن بُعد والتعليم المدمج أدوات مكملة للتعليم الوجاهي، وأن يساهما في ضمان استمراريته في حالات الطوارئ، لا أن يحلّا محلّه بصورة دائمة.
أما على مستوى التعليم العالي، فتقع على عاتق وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات، بدعم من الشراكات الأكاديمية الوطنية والدولية، مسؤولية استعادة القدرات الأكاديمية والبحثية للجامعات وحماية كوادرها، في ظل الخسائر الكبيرة التي طالت رأس المال البشري في

هذا القطاع، والتي مست نحو 22% من العاملين في مؤسسات التعليم العالي بين شهيد وجريح ومعتقل. ويقتضي ذلك ألا تقتصر جهود التعافي على إعادة تأهيل المختبرات والمرافق اللازمة للتخصصات التطبيقية، بل أن تشمل أيضاً استعادة الكفاءات الأكاديمية والبحثية وتوفير الظروف اللازمة لاستمرارها. كما يتطلب الأمر تعزيز التكامل والتعاون بين الجامعات الفلسطينية، والبناء على المبادرات والشراكات الأكاديمية التي أسهمت في استمرار التعليم خلال العدوان، وتقييم التجارب القابلة للتوسع والاستمرار، إلى جانب توسيع دور الجامعات في تحديد الاحتياجات، وإنتاج المعرفة، والمساهمة في تطوير الخطط والسياسات المرتبطة بالتعافي وإعادة إعمار قطاع غزة، بدلاً من حصر دورها في استعادة العملية التعليمية. وبالتوازي، يتطلب الأمر تعاوناً بين الوزارة ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني والقطاع الخاص لتطوير هذه المسارات وربطها بصورة أوثق بالاحتياجات المتوقعة لسوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار، ولا سيما في مجالات البناء، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المهارات الفنية التي سيزداد الطلب عليها خلال مرحلة التعافي.

ولضمان استدامة مسار التعافي، يبقى تنفيذ هذه التدخلات مرهوناً بتوافر ترتيبات تمويلية مستدامة وأطر حوكمة فاعلة تتيح الانتقال من المبادرات قصيرة الأجل إلى مسار تعافٍ مستدام. ويتطلب ذلك أن تحدد المؤسسات الوطنية أولويات واضحة للتعافي التعليمي وخططاً قابلة للتنفيذ، يقابلها التزام من الشركاء والجهات المانحة بتوفير تمويل مرن ومستدام ومتسق مع هذه الأولويات، مع إعطاء التعليم وزناً واضحاً في التمويل المخصص لإعادة الإعمار. كما يتطلب تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية والجهات المانحة لتجنب ازدواجية التدخلات، وتوجيه الموارد استناداً إلى الاحتياجات والفجوات الفعلية، مع مراعاة التفاوت في آثار الأزمة واحتياجات التعافي بين الفئات المختلفة، وربط التمويل بمؤشرات تتيح تقييم مدى الوصول إلى هذه الفئات وعدالة استفادتها من التدخلات.

وفي ظل تعدد السيناريوهات المحتملة لمسار التعافي، ينبغي أن تبقى الخطط التعليمية قابلة للتكيف والتحديث الدوري، بحيث يمكن توسيع التدخلات أو تعديلها وفقاً لتطورات الوضع الميداني وتوافر الموارد. كما يستدعي ذلك وجود آليات واضحة للتنسيق والمتابعة والمساءلة بين الجهات الوطنية والشركاء، بما يحافظ على القيادة الوطنية لعملية التعافي، ويضمن تكامل التدخلات واستدامتها.